يخرجها من دورها الاقتصادي ، ومن محيطها العربي الى المحيط الاسرائيلي — الامريكي ، ومايتبع ذلك من تغيير اقتصادي فيه ، الامر الذي لانعتقد انه قد بات خافيا على اي طرف مهتم بالوضع اللبناني ، ولن ترحب الولايات المتحدة ببلد سوف يعيش على المساعدات الامريكية لانه لايملك اساسيات بناء اقتصادي مخالفة لبنيته الخدماتية المرفقية ، كأن يتحول الى بلد صناعي او زراعي!.

بهذا المعنى فان الدولة اللبنانية لاتمتلك خيارات حقيقية في ظل الاوضاع التي انبعثت من رحمها بعد غياب حقيقي استمر سنوات طويلة بسبب الصراعات الداخلية والاقليمية ، ووسط تعقيدات سياسية واقتصادية وعسكرية تلف لبنان كله .

ان ثمة نقطة ، قد تفتح خيارا جديدا امام الدولة اللبنانية ، وهي الفصل بين التعامل السياسي ، والتعامل الاقتصادي ، وهي سابقة في تاريخ العلاقات الدولية اشار اليها د .شكري نجار بقوله : «هناك عدة سوابق للفصل بين التعامل الاقتصادي والسياسي بين الدول ...» فالولايات المتحدة الامريكية . التي حاربت الى جانب الاتحاد السوفييتي ضد دول المحور . رفضت «كل انواع التعامل الاقتصادي مع حليفها الاتحاد السوفييتي طوال خمس وعشرين سنة تقريبا ، بحجة انها لاتقر نظامه السياسي» .

وتعزز اوراق الضغط التي لدى السلطة اللبنانية مثل هذا الخيار ، لاسيما وانها اوراق هامة في مقدمتها البنية والوظيفة الاقتصادية للبنان ، علاقات لبنان العربية والدولية الاقتصادية وضوح المطامع الاسرائيلية في تحطيم اقتصاد لبنان واخذ دوره في المنطقة والاستيلاء على مياه الجنوب .. هذه الاوراق تعزز موقف السلطة اللبنانية في مفاوضاتها مع الاسرائيليين حول مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية ، وتفتح بابا لخيار في حل القضية اللبنانية ، هو اقرب الى الحل التوفيقي .

نتائج عامة :

ان عملية الغزو الاسرائيلي للبنان ، قد اشتملت على اهداف اقتصادية لاتقل اهمية عن الاهداف السياسية والعسكرية ، وتركت اثارها بكل وضوح على البنية الاقتصادية — الاجتماعية اللبنانية ، مما سيعني انعكاسها المستقبلي على البنية السياسية اللبنانية ذاتها . وهذا الامر بالذات لايضع السلطة اللبنانية والشعب اللبناني بكل قطاعاته وطوائفه في مواجهة النتائج والاثار المدمرة للغزو الاسرائيلي للبنان فقط ، وانما يضع الشعوب العربية وحكوماتها في مواجهة السياستين الامريكية والاسرائيلية العاملتين للهيمنة على المنطقة في ظل التراجع والتخاذل الرسمي العربي ، وانكفاء حركة التحرر العربية في مواجهة الهجمة المزدوجة سياسيا واقتصاديا .

ان اهم النتائج المترتبة على الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للبنان يمكن اجمالها في النقاط التالية على الصعيد اللبناني :

اولا : ان الغزو الاسرائيلي قد اوقع خسائر كبيرة بالبنية التحتية للاقتصاد اللبناني وبقوته العاملة ، بشكل بات يؤثر على بنيته العامة ، ودرجة تطوره ، ووظيفته ، حاضرا ومستقبلا ، الامر الذي يفرض على لبنان وفعالياته النهوض السريع لمواجهة الوضع من خلال وضع الخطط والبرامج والقيام بالاجراءات التي تاخذ بعين الاعتبار جملة الوقائع الراهنة ، وخاصة الاوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب اللبناني بفعل اثار الغزو .

ثانيا : ان سيادة لبنان ووحدة ارضه وسوقه ، قد اصبحت مهددة بفعل الاجراءات الاقتصادية ، وبفعل الاطماع الاسرائيلية بمياه الجنوب ، واضحت شرعية السلطة اللبنانية مرتبطة ارتباطا وثيقا باستعادة سيادة لبنان ووحدة اراضيه وسوقه الاقتصادي عبر اخراج قوات الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية بدون شروط .

ثالثا : ان مستقبل لبنان الاقتصادي — كما هو مستقبله السياسي — موضوع على مفترق طرق بسبب الخيارات الاقتصادية القائمة ، والتي تتوقف نتائجها على المحادثات اللبنانية — الاسرائيلية — الامريكية التي تجري ، فاما ان تخضع السلطة اللبنانية لعمليات الابتزاز الاسرائيلية / الامريكية فتقع تحت هيمنة اسرائيل ، واما ان تختار متابعة تاريخ لبنان الاقتصادي في علاقاته العربية .

رابعا — ان مواجهة الغزو الاقتصادي الاسرائيلي ، اول ما تبدأ من المواجهة السياسية والعسكرية مع الوجود الصهيوني في لبنان ، وباستمرار المقاطعة الشاملة مع هذا الوجود وتطويرها على الصعيدين الرسمي والشعبي ، واتخاذ مواقف جذرية من المتعاملين معه افرادا ومؤسسات .

خامسا : ان اي تغيير في علاقات الاقتصاد اللبناني واتجاهاته ، لن يخدم تطور لبنان المستقبلي وانما سيوقعه فريسة للاقتصاد الاسرائيلي ولهيمنته ويجعل لبنان متنفسا لازمات الاقتصاد الاسرائيلي المتتالية .

المراجع

(١) — القدس ١٩٨٢/٥/٢٨
(٢) — هارتس ١٩٨٢/٦/١
(٣) — هارتس ١٩٨٢/٥/٢٤
(٤) — القدس ١٩٨٢/٦/٥
(٥) — النداء ١٩٨٢/٨/٢٩
★ ارقام المياه ماخوذة من السياسة المائية في اسرائيل اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ٦ بيروت ١٩٨٠
(٦) النداء ١٩٨٢/١١/٣
(٧) دافار ١٩٨٢/٨/٣٠
(٨) السفير ١٩٨٢/١٢/٢٤
(٩) النهار العربي والدولي ١٢— ١٩٨٢/٧/١٨
(١٠) السفير اللبنانية ١٩٨٢/١٢/٢٤ نقلا عن لوموند ديبلوماتيك .
(١١) المصدر السابق .
(١٢) مقابلة معه في القبس الكويتية ١٣/ ١٠/ ١٩٨٢
(١٣) — النداء ١٩٨٢/١٠/٢٣
(١٤) الموقف العربي ١٨ —١٩٨٢/١٠/٢٤
(١٥) — الكفاح العربي ٤ — ١٩٨٢/١٠/١٠
(١٦) النداء ١٩٨٢/١١/٢١
(١٧) المصدر السابق
(١٨) النداء ١٩٨٢/٨/٢٩
(١٩) انظر شؤون عربية العدد ١٧ ص ٧٥ ايضا الموقف العربي ١٨ — ١٩٨٢/١٠/٢٤
(٢٠) الموقف العربي .. المصدر السابق .
(٢١) النهار العربي والدولي ١٥ — ٢١ /١٩٨٢/١١
(٢٢) الجزيرة ١٩٨٢/٩/٣
(٢٣) السفير ١٩٨٢/١٠/١٧
(٢٤) الجزيرة ١٩٨٢/٩/٣
(٢٥) فلسطين الثورة ١٩٨٢/١١/٦
(٢٤) الجزيرة ١٩٨٢/٩/٣
(٢٥) فلسطين الثورة ١٩٨٢/١١/٦
(٢٦) من التقرير في النداء ١٩٨٢/١١/٧
(٢٧) المصدر السابق
(٢٨) النداء ١٩٨٢/١٠/٢٢
(٢٩) النداء ١٩٨٢/١١/٣
(٣٠) النداء ١٩٨٢/١١/٢١
(٣١) السفير ١٩٨٢/٩/٢٥
(٣٢) السفير ١٩٨٢/١١/٢
(٣٣) النهار ١٩٨٢/١٠/١٣
(٣٤) النهار ١٩٨٢/١٠/٢٥
(٣٥) السفير ١٩٨٢/١٠/١٢
(٣٦) النداء ١٩٨٢/١١/٧
(٣٧) النداء ١٩٨٢/١٢/٢٤
(٣٨) الموقف العربي ١٨ — ١٩٨٢/١٠/٢٤
(٣٩) من البيان في السفير ١٩٨٢/١٠/١٧
(٤٠) المصدر السابق .
(٤١) النداء ١٩٨٢/٩/٦
(٤٢) النداء ١٩٨٢/١٢/٢٢
(٤٣) النداء ١٩٨٢/١٣/٢٢
(٤٤) العمل اللبنانية ايار ١٩٧٩٠ . نقلا عن شؤون عربية العدد ١٧ ص ٧٦
(٤٥) فلسطين الثورة ١٩٨٢/١١/٦
(٤٦) انظر شؤون عربية العدد ١٧ . الاجتياح والاخطار الاقتصادية المستجدة د . شكري نجار .
(٤٧) انظر : المصدر السابق .
(٤٨) المصدر السابق ص ٧٤

ديمقراطية الدولة العبرية

المواطنية في الكيان الصهيوني .. نوعان، يهود و غير يهود

الفارق بين اليهودي الشرقي واليهودي الغربي يتضح في مناصب الدولة

هل «اسرائيل» دولة ديمقراطية ؟

الإجابة : نعم ولا !

في حالة بعض الدول (وربما كل دول العالم الثالث) يمكن الإجابة بالنفي بلاكثير من تأنيب الضمير ، وفي حالة دول أخرى لا تكون الإجابة بالايجاب إلا مع كثير من التحفظ . هذا التعقيد ينشأ من مفهوم الديمقراطية أو فكرة العدالة . والمفاهيم دائماً نسبية ، تختلف حسب المنظور الأيديولوجي ، وحسب مرحلة التعيين .

ربما فكرة العدل هي أول الفكر التي تحسس الأجتماع البشري ضرورة وجودها . ومن أجل وجودها ، ومن أجل تحقيقها نشأت الأديان والمذاهب الكبرى .

لم تنفصل فكرة العدل عن الدولة ، هذا إذا لم تعمل كمبرر أيديولوجي لها ، وما من محاولة لنقد الفكرة أو لتعيينها إلا وتصطدم بنظرية الدولة .

دولة جان جاك روسو تقوم على نظرية العقد الأجتماعي ، تعاقد البشر لما فيه خيرهم . أما الدولة الهيغلية فإنها أكثر تجريداً ، إنها دولة تحقيق وتحقق الفكرة الالهية في التاريخ ، والدولة الماركسية هي دكتاتورية طبقة العمال لحماية الصالح العام من تسلط واحتكار طبقة أخرى . الدولة الدينية هي شرط تحقيق وصايا الخالق وشرط عبادته .

على هامش النظريات الكبرى للدولة توجد عشرات النماذج من مدينة أفلاطون إلى نظريات الفوضويين المعاصرين .

أي نوع من الدولة هي «اسرائيل» ؟

لا تدعي هذه المقالة قدرتها على الأجابة . هذا السؤال مطروح على كل العقول البشرية في العالم ، لأن «اسرائيل» حالة فريدة في العالم .

إنها ليست دولة عقد اجتماعي ، وليست تحقيقاً للفكرة الألهية ، وليست دكتاتورية ◄